

مصر والأردن والمغرب إلى اعتماد سياسات ضبط أوضاع المالية العامة التي من المتوقع أن ينتج عنها موقف للمالية العامة مسابر للاتجاهات الدورية في ٢٠١٢، مع بقاء الناتج دون المستوى الممكن بكثير. ومن شأن اتخاذ خطوات أولية للحد من الدعم غير الموجه أن يساعد على تخفيف الضغوط المالية في الأجل القريب.

وفي بلدان أخرى، تتبع الحكومات سياسات للمالية العامة تعاكس الاتجاهات الدورية في ظل ارتفاع نفقات المالية العامة واتساع العجز. وبالنظر إلى المستقبل، ستكون بعض البلدان في حاجة أيضا إلى زيادة مرونة أسعار الصرف الحقيقية وإلى أدوات السياسات النقدية وسياسات السلامة الاحترازية الكلية الموسعة حتى يمكنها التكيف مع الصدمات الخارجية والحفاظ على القدرة التنافسية.

وعلى المدى المتوسط، هناك حاجة إلى إجراء مزيد من التخفيضات في الدعم الشامل - الذي يستفيد منه الأغنياء غالبا - لخلق حيز مالي للإنفاق الموجه للفقراء وللنمو. فإلى جانب الإصلاحات الهيكلية المصممة بشكل جيد، يمكن لهذه التخفيضات أن تسهم في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وتحقيق نمو أكبر وأكثر شمولا.

مخاطر التطورات السلبية لا تزال قائمة

بالنسبة للعديد من بلدان MENAP المستوردة للنفط، تكمن مخاطر التطورات السلبية الرئيسية في الأجل القريب في احتمال حدوث زيادة كبيرة في أسعار النفط ناشئة عن صدمة عرض إقليمية. وهذه الصدمة، إلى جانب تصاعد أزمة منطقة اليورو، ستؤثر تأثيرا كبيرا على الناتج والأرصدة الخارجية في البلدان المستوردة للنفط. وقد يكون لمخاطر التداعيات الإقليمية الناشئة عن روابط التجارة والهجرة عبر الحدود مع سوريا تأثير على بعض البلدان المجاورة.

أما احتمالات تجاوز التوقعات فتتضمن تجاوز النمو للتوقعات لدى الشركاء التجاريين، وتلاشي علاوة مخاطر أسعار النفط، والتحول السياسي واستعادة السلام بسلاسة تفوق التوقعات، وهو الأمر الذي من شأنه تعزيز النشاط الاقتصادي والتدفقات الخارجية.

من ناحية أخرى فإن القلق الذي طال أمده بشأن عدم الاستقرار الاجتماعي وعدم اليقين بشأن السياسات يعني أن السياحة - أحد المصادر المهمة للوظائف وعائدات النقد الأجنبي - والاستثمار الخاص قد لا يشهدا سوى انتعاش بطيء في ٢٠١٢. وقد ترتفع فواتير الواردات نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة، لا سيما في جيبوتي، والأردن، ولبنان، وموريتانيا، والمغرب، وهي البلدان الأكثر اعتمادا على استيراد النفط.

وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يؤثر انخفاض أسعار المعادن تأثيرا سلبيا على عائدات صادرات التعدين في الأردن وموريتانيا والمغرب، وبالمثل سيؤدي انخفاض أسعار القطن إلى انخفاض عائدات الصادرات في باكستان.

وسوف يواجه المغرب العربي مزيدا من الضغوط نتيجة انخفاض الطلب من الشركاء التجاريين الأوروبيين، بينما ستظل الأردن ولبنان متأثرتين بالتداعيات السلبية من سوريا. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن تواصل البلدان المستوردة للنفط النمو عند مستويات منخفضة في ٢٠١٢.

ومن المتوقع أن تزداد الضغوط التضخمية في مصر والأردن والمغرب وتونس، نظرا لأن التخفيضات المخططة في الدعم تؤدي إلى ارتفاع أسعار المستهلكين. وفي بلدان أخرى، من المحتمل أن يؤدي ضعف الطلب الكلي وانخفاض أسعار الغذاء الدولية إلى كبح التضخم.

ويتعين على البلدان التي تواجه انخفاض الاحتياطيات الوقائية تعبئة التمويل الخارجي في الأجل القريب لتجنب إجراء تعديل حاد على نحو غير ملائم. وبوجه أعم، قد يؤدي الاعتماد المفرط على التمويل المحلي في بيئة النمو المنخفض إلى مزاحمة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، ووضع ضغوط على أسعار الفائدة المحلية (كما هو الحال في مصر بالفعل)، وتدهور أوضاع المالية العامة، وزيادة بطء الانتعاش.

وفي ظل هذه الضغوط المحلية والخارجية، فإن الأكثر أهمية هو الحفاظ على ثقة المستثمرين والأسواق. وقد تواجه نظم أسعار الصرف ضغوطا كلما فقد المستثمرون الثقة. وهذه المخاوف تدفع السلطات في

بلدان MENAP المصدرة للنفط – التطورات والآفاق المتوقعة

أداء اقتصادي متباين في ظل ارتفاع أسعار النفط

خلال عام ٢٠١١

الربيع العربي. وقد اتسعت فروق العائد على مبادلات مخاطر الائتمان، لكن ليس بالقدر الذي شهدته مناطق أخرى.

وارتفع الإنفاق الحكومي ارتفاعا كبيرا نتيجة تصاعد المطالب الاجتماعية وارتفاع أسعار النفط. ففي البلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، قامت الحكومات بزيادة الإنفاق بمقدار الثلث بالدولار، مما جعل عجز المالية العامة يصل إلى ١% من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط رغم تجاوز متوسط أسعار النفط ١٠٠ دولار أمريكي للبرميل في ٢٠١١. وارتفعت أيضا نفقات المالية العامة في بلدان مجلس التعاون الخليجي – بمقدار الخمس تقريبا بالدولار – غير أن الآثار المزدوجة لارتفاع أسعار النفط وأحجام الصادرات ساعدت على تحسن أرصدة المالية العامة في هذه البلدان.

وقد ساعد ارتفاع أسعار النفط على بلوغ الفائض المجمع للحسابات الجارية في البلدان المصدرة للنفط ٤٠٠ مليار دولار أمريكي تقريبا في ٢٠١١ – أي حوالي ضعف مستواه في ٢٠١٠. وساهمت هذه الزيادة في تجاوز وضع الاحتياطي الرسمي حاجز التريليون دولار وزيادة الأصول الخارجية الأخرى. ومع ذلك، تباينت أرصدة الحساب الجاري في البلدان المصدرة للنفط، حيث سجلت بلدان مجلس التعاون الخليجي ارتفاعا في فوائضها (لتصل في المتوسط إلى أكثر من خمس إجمالي الناتج المحلي)، بينما سجلت كل من السودان واليمن عجزا.

استقادت بلدان MENAP المصدرة للنفط من ارتفاع أسعار النفط، وتمكنت بوجه عام من تخفيف أثر التباطؤ العالمي الناجم عن أزمة منطقة اليورو. ففي ٢٠١١، انخفض نمو إجمالي الناتج المحلي إلى نحو ٤% في هذه المجموعة من البلدان – الجزائر، والبحرين، وإيران، والعراق، والكويت، وليبيا، وعمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والسودان، والإمارات العربية المتحدة، واليمن. أما في بلدان مجلس التعاون الخليجي فقد وصل نمو إجمالي الناتج المحلي إلى ٨%، حيث ارتفع إنتاجها من النفط ليعوض الانخفاض في عرض النفط (لا سيما في ليبيا على سبيل المثال). وقد شهدت البلدان المصدرة للنفط غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي نموا لا يتجاوز ٠,٤%، كما شهدت معظم البلدان المصدرة للنفط نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بوتيرة أسرع من إجمالي الناتج المحلي النفطي وهو ما يرجع أساسا إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي.

وقد سجل العديد من البلدان المصدرة للنفط معدل تضخم منخفض (أقل من ٥%). ومع ذلك، جاء انخفاض قيمة العملة ونقص السلع الأولية بخلاف الغذاء في كل من ليبيا والسودان واليمن كسببين مباشرين للتضخم الذي ارتفع إلى ٢٠% تقريبا؛ كما ارتفع التضخم في إيران إلى مستوى أعلى من ذلك نتيجة الآثار السعيرية المؤقتة لإصلاح الدعم. وقد ارتفعت مؤشرات البورصات منذ بداية ٢٠١٢، لكنها ظلت بوجه عام دون مستوياتها قبل

آفاق النمو إيجابية بوجه عام

مكبوحا. ورغم أن تراجع الإنفاق الحكومي ونمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي من شأنه تخفيض معظم حالات عجز المالية العامة غير النفطي، تستمر المخاوف بشأن استمرارية المالية العامة. وترتفع أسعار تعادل رصيد المالية العامة بوجه عام — وهي الأسعار التي تتوازن عندها حسابات المالية العامة عند مستوى معين من الإنفاق وإنتاج النفط — مدفوعة جزئياً بارتفاع رواتب العاملين في القطاع العام.

وحتى مع ارتفاع أسعار النفط، لا تزال استمرارية المالية العامة قضية ملحة في البلدان التي تحقق عجزا بالفعل، والتي يُتوقع أن يشهد الكثير منها ارتفاعا في العجز في ٢٠١٢. ففي الأجل المتوسط، يستلزم ضمان العدالة بين الأجيال إنفاقا حكوميا أكثر صرامة وأعلى جودة، لا سيما في البلدان التي قامت، عن طريق زيادة الإنتاج، بتقديم موعد تدفق إيرادات النفط على حساب الإيرادات المستقبلية.

وقد تزامن هذا التطور مع زيادة أجور العاملين في الخدمة المدنية والنفقات الجارية الأخرى والتي تجاوزت الزيادة في النفقات الرأسمالية. ومن الصعب تحويل اتجاه الزيادة في النفقات الجارية، مما يزيد إمكانية تعرض المالية العامة لمخاطر انخفاض أسعار النفط. وبدلا من توليد تدفقات دخل بديلة ومتنوعة للأجيال المقبلة، يمكن أن يؤدي ارتفاع رواتب العاملين في الخدمة المدنية إلى زيادة أجور القبول ومزاومة العمالة في القطاع الخاص.

وهناك حاجة لاتخاذ تدابير إضافية من أجل تشجيع المواطنين على العمل في القطاع الخاص وتوزيع النشاط الاقتصادي بعيدا عن الحكومة وقطاع النفط، رغم أن الجانب الأكبر من النمو يأتي بالفعل من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي.

من المتوقع في ٢٠١٢ أن يبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي في المتوسط ٥% تقريبا وأن يكون موزعا بالتساوي بين بلدان مجلس التعاون الخليجي وبلدان MENAP الأخرى المصدرة للنفط، وذلك لأن أسعار النفط من المتوقع أن تصل إلى نحو ١١٥ دولار أمريكي للبرميل في المتوسط. وإلى جانب ذلك، فإن انتعاش إنتاج النفط في ليبيا قد يتجاوز انخفاض الإنتاج والصادرات في إيران نتيجة العقوبات، بينما يستمر التوسع في الطاقة الإنتاجية في العراق. ومن المحتمل أن ينحسر النمو السريع الذي شهده قطاع الهيدروكربونات مؤخرا في قطر، إلى أن يتم وقف التوسع في الطاقة الإنتاجية، بينما من المتوقع أن تقوم السعودية بوصفها المنتج المرجح بزيادة إنتاج النفط بمقدار أقل مما كان مطلوبا منها في ٢٠١١ للحفاظ على التوازن بين عرض الطاقة العالمية والطلب عليها.

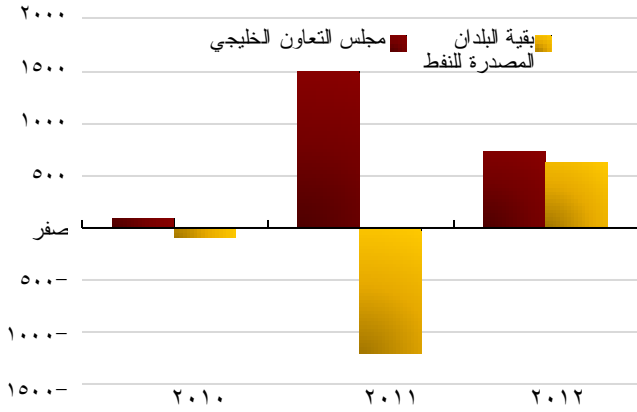
ومن المتوقع ارتفاع نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في معظم البلدان. وفي المجمل، من المتوقع ارتفاع نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي ليصل إلى ٤,٥% تقريبا في ٢٠١٢، وهو ما يُعزى أساسا إلى تصاعد نشاط البناء مع زيادة الإنفاق الحكومي. ونتيجة لذلك، فإن إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، الذي يقوم على كثافة العمالة بدرجة أكبر مقارنة بإجمالي الناتج المحلي النفطي، سيمثل مرة أخرى ثلاثة أرباع نمو إجمالي الناتج المحلي الكلي تقريبا بحلول عام ٢٠١٣.

وتتلاشى أسباب الضغوط السعيرية السابقة في ليبيا، لكن لا يُتوقع في ٢٠١٢ أن ينخفض التضخم في البلدان الأخرى المصدرة للنفط ذات التضخم المرتفع. وفي أماكن أخرى، لا سيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي، من المتوقع إلى حد كبير أن يظل التضخم

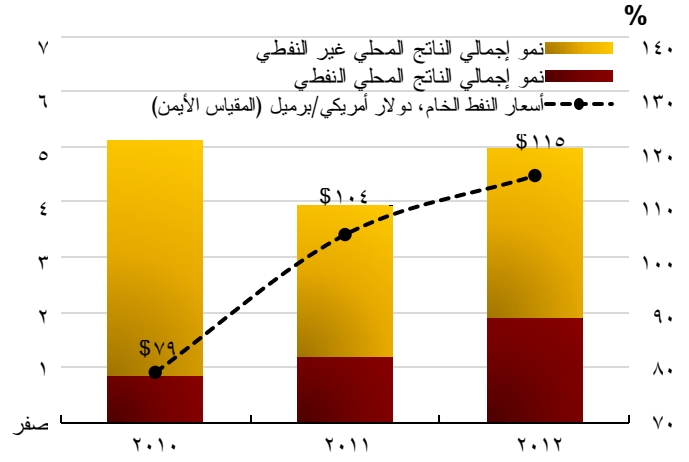
البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وأفغانستان وباكستان: آخر التطورات الاقتصادية والآفاق المتوقعة

دول مجلس التعاون تعوض نقص العرض من بلدان أخرى في المنطقة خلال ٢٠١١

التغير في إنتاج النفط، آلاف البراميل يوميا

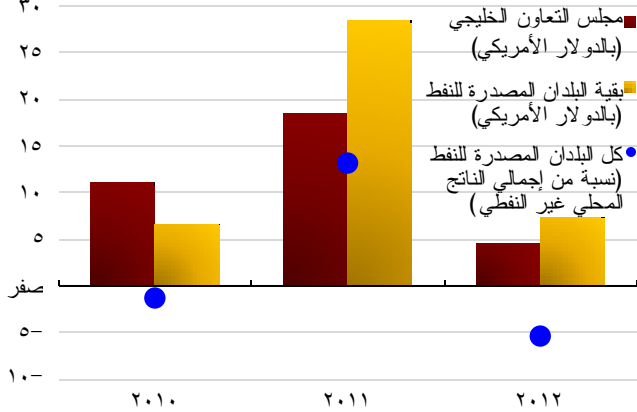


على الرغم من أسعار النفط المرتفعة والآخذة في الارتفاع، فإن الجانب الأكبر من النمو يأتي من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي ...



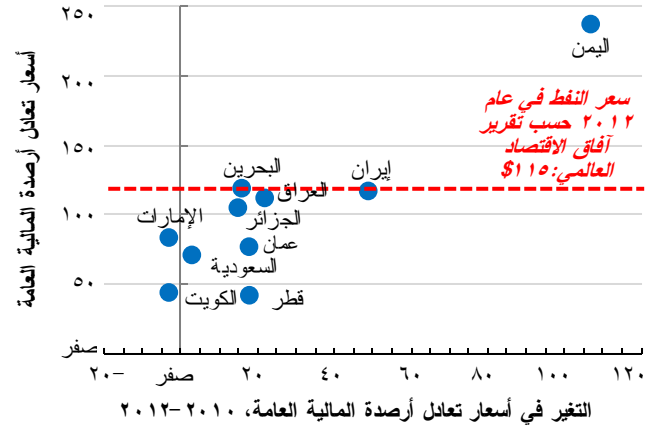
... يرجع ذلك جزئيا لسرعة ارتفاع مستوى الإنفاق في ٢٠١١

الإنفاق الحكومي، التغير %



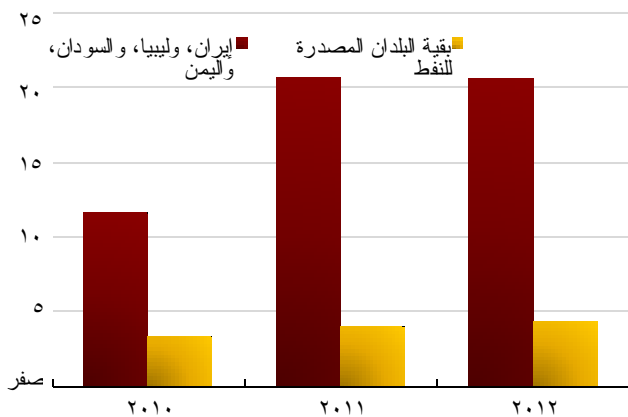
ارتفعت أسعار تعادل أرصدة المالية العامة...

دولار أمريكي/برميل



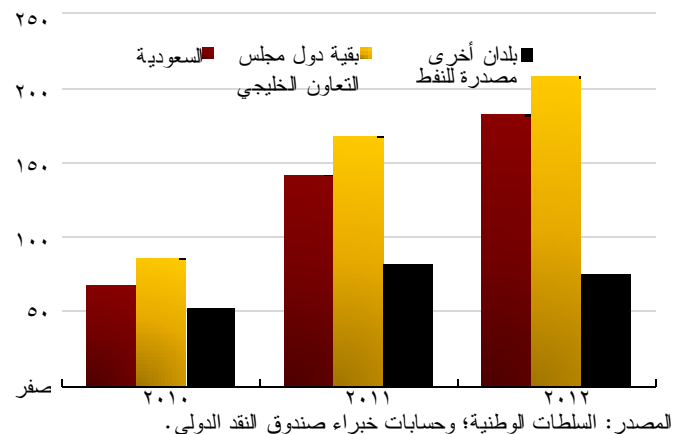
بعض البلدان تبدو عليها علامات ارتفاع معدلات التضخم، مدفوعة بتحركات العملة وبالسلع الأولية عدا الغذاء.

مؤشر أسعار المستهلكين، التغير %



ارتفاع أسعار النفط سيساعد في زيادة فوائض الحسابات الجارية إلى الضعف في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢

أرصدة الحسابات الجارية، بمليارات الدولارات الأمريكية



المخاطر متوازنة تقريبا

MENAP الأخرى المصدرة للنفط، شريطة ألا تتأثر صادراتها بشكل مباشر بإغلاق محتمل لمضيق هرمز. ولا تزال إمدادات النفط من العراق وليبيا واليمن غير مؤكدة، وقد لا تتحقق توقعات الإنتاج من خارج أوبك. ورغم استمرار التوازن الدقيق بين العرض العالمي للنفط والطلب العالمي عليه، لا تزال السعودية في وضع جيد يمكنها من الاستجابة لمعظم الانقطاعات في الأسواق العالمية للطاقة.

سوف يؤدي التباطؤ العالمي الناجم عن أزمة منطقة اليورو إلى انخفاض أحجام صادرات بلدان MENAP المصدرة للنفط بنسبة معتدلة، مما يؤدي أساسا إلى انخفاض أسعار النفط، وهو ما يجعل البلدان التي تحقق عجزا في المالية العامة معرضة للمخاطر أكثر من غيرها.

وقد تؤدي التوترات مع إيران إلى ارتفاع أسعار النفط، وهو ما سيكون له أثر مالي إيجابي على بلدان

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٠٠-٢٠١٣
(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

توقعت		متوسط						
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	-٢٠٠٠ ٢٠٠٦	
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان^١								
٣,٧	٤,٢	٣,٤	٤,٨	٢,٧	٤,٥	٥,٨	٥,٣	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
١١,٥	١٣,٢	١٢,٢	٧,٠	١,٩	١٣,٦	١٣,١	٩,٤	رصيد الحساب الجاري
١,٥	٢,٢	١,٧	٠,٣-	٢,٦-	٦,٧	٦,٢	٣,٣	رصيد المالية العامة الكلي ^٢
٩,٣	١٠,٢	١٠,٢	٧,٣	٧,٣	١٤,٣	٩,٩	٥,٦	التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)
البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان								
٣,٧	٤,٨	٤,٠	٥,٠	٢,٠	٤,١	٥,٤	٥,٦	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
١٦,٠	١٨,٢	١٦,٩	١٠,٦	٤,٣	١٩,٠	١٨,٠	١٣,٢	رصيد الحساب الجاري
٥,٢	٦,٩	٦,١	٢,٦	١,٣-	١٣,٠	١٢,٠	٧,٤	رصيد المالية العامة الكلي ^٢
٩,١	١٠,٦	١٠,٦	٦,٨	٥,٩	١٥,٠	١١,٣	٦,٢	التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)
منها: دول مجلس التعاون الخليجي								
٣,٧	٥,٣	٨,٠	٥,٢	٠,٢	٦,٤	٥,٠	٥,٦	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
٢١,٩	٢٥,٢	٢٢,٢	١٤,١	٧,٢	٢٢,٧	١٩,٩	١٥,٤	رصيد الحساب الجاري
١١,٣	١٥,٣	١٢,٩	٥,٩	٠,٤-	٢٤,٨	١٧,٦	١١,٣	رصيد المالية العامة الكلي
٣,٧	٣,٨	٣,٧	٣,٢	٣,٠	١١,٠	٦,٦	١,٦	التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)
البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان								
٣,٦	٢,٧	٢,٢	٤,٣	٤,٢	٥,٥	٦,٥	٤,٧	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
٣,٩-	٤,١-	٣,٥-	٣,٢-	٤,٤-	٤,٤-	٢,٣-	٠,٥-	رصيد الحساب الجاري
٦,٤-	٧,٦-	٧,٣-	٥,٩-	٥,٢-	٥,٨-	٥,٣-	٤,٧-	رصيد المالية العامة الكلي
٩,٧	٩,٢	٩,٥	٨,٢	١٠,١	١٢,٩	٧,٠	٤,٤	التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا^١								
٣,٧	٤,٢	٣,٥	٤,٩	٢,٧	٤,٧	٥,٦	٥,٣	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
١٢,٧	١٤,٥	١٣,٢	٧,٨	٢,٥	١٥,٢	١٤,٦	١٠,٢	رصيد الحساب الجاري
٢,٤	٣,٤	٢,٨	٠,٤	٢,٣-	٨,٥	٧,٧	٤,١	رصيد المالية العامة الكلي ^٢
٨,٩	١٠,٠	٩,٨	٧,٠	٦,٢	١٤,٧	١٠,٢	٥,٦	التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)
البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا								
٣,٦	٢,٢	٢,٠	٤,٥	٤,٩	٦,٤	٦,١	٤,٤	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
٤,٩-	٥,٣-	٥,٣-	٣,٨-	٤,٠-	٢,٩-	١,٢-	٠,٩-	رصيد الحساب الجاري
٦,٨-	٨,٣-	٨,١-	٦,١-	٥,٣-	٥,١-	٥,٤-	٥,٨-	رصيد المالية العامة الكلي
٨,٣	٧,٧	٧,١	٧,٥	٧,٠	١٣,٥	٦,٦	٣,٩	التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)

المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ بيانات ٢٠١١-٢٠١٣ لا تتضمن جنوب السودان وسوريا.

^٢ بيانات ٢٠١١-٢٠١٣ لا تتضمن ليبيا.

تشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: (١) البلدان المصدرة للنفط: الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والسودان والإمارات العربية المتحدة واليمن؛ (٢) البلدان المستوردة للنفط: أفغانستان وجيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وباكستان وسوريا وتونس.

ملحوظة: تشير البيانات إلى السنوات المالية لكل من البلدان التالية: أفغانستان وإيران (٢١ مارس / ٢٠ مارس)، وقطر (إبريل/مارس)، ومصر وباكستان (يوليو/يونيو)، معاً بيانات التضخم لإيران التي تستخدم بشأنها السنة التقويمية الإيرانية (بداية من ٢١ مارس).

البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وأفغانستان وباكستان: مؤشرات اقتصادية مختارة

	توقعات		متوسط					
	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦-٢٠٠٥
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	٣,٦	٢,٧	٢,٢	٤,٣	٤,٢	٥,٥	٦,٥	٤,٧
(التغير السنوي؛ %)								
جمهورية أفغانستان	٥,٨	٧,٢	٥,٧	٨,٤	٢١,٠	٣,٦	١٣,٧	...
جيبوتي	٥,٠	٤,٨	٤,٥	٣,٥	٥,٠	٥,٨	٥,١	٢,٨
مصر	٣,٣	١,٥	١,٨	٥,١	٤,٧	٧,٢	٧,١	٤,٤
الأردن	٣,٠	٢,٨	٢,٥	٢,٣	٥,٥	٧,٢	٨,٢	٦,٣
لبنان	٤,٠	٣,٠	١,٥	٧,٠	٨,٥	٩,٣	٧,٥	٣,٠
موريتانيا	٦,١	٥,٣	٣,٦	٥,١	١,٢-	٣,٥	١,٠	٤,٨
المغرب	٤,٣	٣,٧	٤,٣	٣,٧	٤,٩	٥,٦	٢,٧	٤,٩
باكستان	٣,٥	٣,٤	٢,٤	٣,٨	١,٧	٣,٧	٦,٨	٥,١
الجمهورية العربية السورية ^١	٣,٤	٥,٩	٤,٥	٥,٧	٤,٠
تونس	٣,٥	٢,٢	٠,٨-	٣,١	٣,١	٤,٥	٦,٣	٤,٦
تضخم أسعار المستهلكين^١	٩,٧	٩,٢	٩,٥	٨,٢	١٠,١	١٢,٩	٧,٠	٤,٤
(المتوسط السنوي؛ %)								
جمهورية أفغانستان	٤,٩	٥,٢	١٣,٨	٠,٩	٨,٣-	٣٠,٥	٨,٦	...
جيبوتي	٢,٥	٤,٣	٥,١	٤,٠	١,٧	١٢,٠	٥,٠	٢,٣
مصر	١١,٩	١٠,٨	١٠,٣	١١,٤	١١,٧	١٨,٣	٩,٥	٥,١
الأردن	٥,٦	٤,٩	٤,٤	٥,٠	٠,٧-	١٣,٩	٤,٧	٢,٧
لبنان	٣,٣	٤,٠	٥,٠	٤,٥	١,٢	١٠,٨	٤,١	١,٣
موريتانيا	٦,١	٥,٣	٥,٧	٦,٣	٢,٢	٧,٣	٧,٣	٦,٥
المغرب	٢,٥	٢,٠	٠,٩	١,٠	١,٠	٣,٩	٢,٠	١,٧
باكستان	١٢,٥	١٢,٠	١٣,٧	١٠,١	١٧,٦	١٠,٨	٧,٨	٥,٠
الجمهورية العربية السورية ^١	٤,٤	٢,٨	١٥,٢	٤,٧	٣,٨
تونس	٤,٠	٥,٠	٣,٥	٤,٤	٣,٥	٤,٩	٣,٤	٢,٩
رصيد المالية العامة على مستوى الحكومة العامة	٦,٤-	٧,٦-	٧,٣-	٥,٩-	٥,٢-	٥,٨-	٥,٣-	٤,٧-
(% من إجمالي الناتج المحلي)								
جمهورية أفغانستان	١,٧-	١,٥-	٠,١	٠,٩	١,٦-	٤,١-	٢,٠-	...
جيبوتي	٠,٩	٠,٥	٠,٧-	٠,٥-	٤,٦-	١,٣	٢,٦-	١,٩-
مصر	٨,٧-	٩,٨-	٩,٨-	٨,١-	٦,٩-	٦,٨-	٧,٣-	٩,٦-
الأردن ^١	٤,٩-	٥,٢-	٦,٠-	٥,٦-	٨,٩-	٥,٥-	٥,٧-	٣,٢-
لبنان ^٢	٨,٠-	٨,١-	٥,٦-	٧,٧-	٨,٣-	٩,٥-	١٠,٨-	١٤,٦-
موريتانيا ^{٢,٣}	٢,٣-	٣,٦-	١,٥-	١,٩-	٥,١-	٦,٥-	١,٦-	١,٨
المغرب ^٢	٥,٠-	٥,٤-	٦,٩-	٤,٤-	١,٨-	٠,٧	٠,١-	٥,٠-
باكستان	٦,٠-	٦,٧-	٦,٤-	٥,٩-	٥,٢-	٧,٣-	٥,٥-	٢,٨-
الجمهورية العربية السورية ^١	٤,٨-	٢,٩-	٢,٩-	٣,٠-	١,٩-
تونس	٤,٧-	٥,٧-	٣,٢-	١,٢-	٢,٦-	٠,٧-	٢,٨-	٢,٧-
رصيد الحساب الجاري	٣,٩-	٤,١-	٣,٥-	٣,٢-	٤,٤-	٤,٤-	٢,٣-	٠,٥-
(% من إجمالي الناتج المحلي)								
جمهورية أفغانستان	٢,٦-	١,١-	٠,١-	١,٧	٢,٨-	٠,٩	١,٣	...
جيبوتي	١١,٩-	١٢,١-	١٢,٦-	٥,٨-	٩,١-	٢٤,٣-	٢١,٤-	٢,٠-
مصر	٢,١-	٢,٦-	٢,٠-	٢,٠-	٢,٣-	٠,٥	١,٧	١,٦
الأردن	٦,٨-	٨,٣-	٩,٥-	٥,٦-	٤,٩-	٩,٣-	١٧,٢-	١,٦-
لبنان	١٣,٤-	١٤,٢-	١٤,٤-	١٠,٨-	٩,٨-	٩,٢-	٦,٨-	١٣,٨-
موريتانيا	١٣,٧-	١٨,٣-	٦,٥-	٨,٨-	١٠,٧-	١٤,٨-	١٧,٢-	١٦,٣-
المغرب	٦,٠-	٥,٩-	٧,٤-	٤,٢-	٥,٤-	٥,٢-	٠,١-	٢,٢
باكستان	٢,١-	١,٩-	٠,٢	٢,٢-	٥,٧-	٨,٥-	٤,٨-	٠,٨
الجمهورية العربية السورية	٣,٣-	٣,٦-	١,٣-	٠,٢-	١,٨-
تونس	٧,١-	٧,١-	٧,٤-	٤,٨-	٢,٨-	٣,٨-	٢,٤-	٢,٨-

المصادر: السلطات الوطنية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ بيانات ٢٠١١ و ٢٠١٣ لا تتضمن ليبيا نظرا لأجواء عدم اليقين المحيطة بأوضاعها السياسية.

^٢ الحكومة المركزية.

^٣ تشمل الإيرادات النفطية المحولة إلى صندوق النفط.

البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وأفغانستان وباكستان: مؤشرات اقتصادية مختارة

	متوسط							توقعات
	٢٠٠٦-٢٠٠٠	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير السنوي؛ %)	٥,٦	٥,٤	٤,١	٢,٠	٥,٠	٤,٠	٤,٨	٣,٧
الجزائر	٤,١	٣,٠	٢,٤	٢,٤	٣,٣	٢,٥	٣,١	٣,٤
البحرين	٦,١	٨,٤	٦,٣	٣,١	٤,٥	١,٨	٢,٠	٢,٨
جمهورية إيران الإسلامية	٦,٠	٦,٤	٠,٦	٣,٩	٥,٩	٢,٠	٠,٤	١,٣
العراق	...	١,٥	٩,٥	٤,٢	٠,٨	٩,٩	١١,١	١٣,٥
الكويت	٦,٨	٤,٥	٥,٠	٥,٢-	٣,٤	٨,٢	٦,٦	١,٨
ليبيا	٤,٦	٧,٥	٥,٤	٠,١-	٢,٥	٦١,٠-	٧٦,٣	٢١,٠
عمان	٣,٨	٥,٣	١٢,٩	١,١	٤,٠	٥,٥	٥,٠	٤,٠
قطر	١١,٢	١٨,٠	١٧,٧	١٢,٠	١٦,٦	١٨,٨	٦,٠	٤,٦
المملكة العربية السعودية	٣,٩	٢,٠	٤,٢	٠,١	٤,٦	٦,٨	٦,٠	٤,١
السودان ^١	٧,٥	١١,٥	٣,٢	٣,٠	٤,٥	٣,٩-	٧,٣-	١,٥-
الإمارات العربية المتحدة	٨,٢	٦,٥	٥,٣	٣,٣-	٠,٩	٤,٩	٢,٣	٢,٨
اليمن	٤,٣	٣,٣	٣,٦	٣,٩	٧,٧	١٠,٥-	٠,٩-	٢,٩
تضخم أسعار المستهلكين (المتوسط السنوي؛ %)	٦,٢	١١,٣	١٥,٠	٥,٩	٦,٨	١٠,٦	١٠,٦	٩,١
الجزائر	٢,٣	٣,٦	٤,٩	٥,٧	٣,٩	٤,٥	٥,٥	٤,٥
البحرين	٠,٩	٣,٣	٣,٥	٢,٨	٢,٠	١,٠	١,٠	١,٥
جمهورية إيران الإسلامية	١٣,٣	١٨,٤	٢٥,٤	١٠,٨	١٢,٤	٢١,٣	٢١,٨	١٨,٢
العراق	٥٣,٢	٣٠,٨	٢,٧	٢,٢-	٢,٤	٦,٠	٧,٠	٦,٠
الكويت	١,٩	٥,٥	١٠,٦	٤,٠	٤,٠	٤,٧	٣,٥	٤,٠
ليبيا	٢,٦-	٦,٢	١٠,٤	٢,٤	٢,٥	١٤,١	١,٩	٢,٣-
عمان	٠,٥	٥,٩	١٢,٦	٣,٥	٣,٣	٤,٠	٣,٢	٣,٠
قطر	٤,٧	١٣,٨	١٥,٠	٤,٩-	٢,٤-	٢,٠	٤,٠	٤,٠
المملكة العربية السعودية	٠,٣	٤,١	٩,٩	٥,١	٥,٤	٥,٠	٤,٨	٤,٤
السودان ^١	٧,٦	٨,٠	١٤,٣	١١,٣	١٣,٠	١٨,١	٢٣,٢	٢٦,٠
الإمارات العربية المتحدة	٤,٤	١١,١	١٢,٣	١,٦	٠,٩	٠,٩	١,٥	١,٧
اليمن	١١,٥	٧,٩	١٩,٠	٣,٧	١١,٢	١٧,٦	١٧,١	١٤,١
رصيد المالية العامة لدى الحكومة المركزية (% من إجمالي الناتج المحلي)	٧,٤	١٢,٠	١٣,٠	١,٣-	٢,٦	٦,١	٦,٩	٥,٢
الجزائر	٧,٦	٤,٤	٧,٦	٦,٤-	٢,٤-	٣,٦-	٢,٩-	١,٢-
البحرين ^٢	١,٦	١,٩	٤,٩	٦,٦-	٦,٧-	٢,٣-	١,٠-	١,٧-
جمهورية إيران الإسلامية ^٣	٢,٧	٧,٤	٠,٧	١,٠	١,٦	٠,٢	٠,٣-	١,٠-
العراق	...	١٢,٤	١,٣-	٢٢,١-	٩,١-	٧,٤	٠,٢	٦,٨
الكويت ^٣	٢٨,٤	٣٩,٠	١٩,٨	٢٧,٢	٢٤,٢	٣١,٠	٣٤,٥	٣١,٨
ليبيا ^٣	١٥,١	٣٢,٤	٢٩,٤	١١,٧	٥,٠
عمان ^١	٩,١	١١,١	١٣,٨	٢,٢-	٤,١	٨,٢	١١,٥	٨,٢
قطر	٨,٧	١٠,٩	١٠,٠	١٥,٣	٢,٩	٨,٠	٩,٠	٨,١
المملكة العربية السعودية	١٠,١	١٥,٨	٣٤,٤	٤,٦-	٦,٦	١٥,٢	١٦,٦	١٠,١
السودان ^١	١,٢-	٥,٥-	١,٦-	٤,٨-	٣,٤-	٢,٩-	٣,٩-	٣,٤-
الإمارات العربية المتحدة ^٤	٧,٣	١٦,٠	١٦,٨	١٢,٣-	٢,١-	٢,٩	٧,٧	٧,٠
اليمن	٠,٢	٧,٢-	٤,٥-	١٠,٢-	٤,٠-	٤,٤-	٥,٠-	٥,٦-

١٦,٠	١٨,٢	١٦,٩	١٠,٦	٤,٣	١٩,٠	١٨,٠	١٣,٢	رصيد الحساب الجاري
								(% من إجمالي الناتج المحلي)
٧,٩	١٠,٠	١٠,٣	٧,٥	٠,٣	٢٠,١	٢٢,٨	١٥,٢	الجزائر
٩,٥	٧,١	٤,٢	٣,٤	٢,٩	١٠,٢	١٥,٧	٦,٣	البحرين
٥,١	٦,٦	١٠,٧	٦,٠	٢,٦	٦,٥	١٠,٦	٥,٥	جمهورية إيران الإسلامية
١٠,٨	٩,١	٧,٩	١,٨-	١٣,٨-	١٩,٢	١٢,٥	...	العراق
٤١,٩	٤٦,٢	٤١,٨	٢٩,٦	٢٤,٤	٤٠,٩	٣٦,٨	٢٨,٨	الكويت
٢٣,٦	١٥,٤	٤,٤	٢٠,٩	١٤,٩	٣٨,٠	٤٣,٥	٢٤,٢	ليبيا
٨,٣	١٢,٩	١٣,٢	٨,٨	١,٣-	٨,٣	٥,٩	١٠,٣	عمان
٢٩,٠	٣١,٥	٢٨,٤	٢٦,٣	١٠,٢	٢٨,٧	٢٥,٤	٢٥,٠	قطر
٢٢,٧	٢٧,٩	٢٤,٤	١٤,٨	٥,٦	٢٧,٨	٢٤,٣	١٥,٦	المملكة العربية السعودية
٤,٠-	٤,٦-	٢,١	٠,٧	٧,٩-	٤,٧-	٤,٤-	٣,٦-	السودان ^١
١٠,٤	١٠,٣	٩,٢	٣,١	٣,٤	٧,٩	٦,٩	٩,٨	الإمارات العربية المتحدة
٣,٩-	١,٠-	٣,٥-	٣,٧-	١٠,٢-	٤,٦-	٧,٠-	٤,٧	اليمن

المصادر: السلطات الوطنية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ بيانات ٢٠١١ و ٢٠١٣ لا تتضمن جنوب السودان.

^٢ الحكومة المركزية.

^٣ بيانات ٢٠١١ و ٢٠١٣ لا تتضمن ليبيا نظرا لأجراء عدم اليقين المحيطة بأوضاعها السياسية.

^٤ الحسابات الموحدة للحكومة الاتحادية وتقديرات إمارات أبو ظبي ودبي والشارقة.